والمخرج بها مرجا يخرجه عن الأطلاق وهو طاهر غير مطهر لا من الحدث ولا من الخبث فان
وقعت فيه نجاسة فهو نجس قليلا كان او كثيرا فان مزج طاهرا بالمطلق فان بقي الأطلاق
فهو مطلق والا فمضاف وسؤر كل حيوان طاهر وسؤر النجس وهو الكلب
والخنزير والكافر نجس وبكره سؤر الجلال وآكل الجيف طاهر كطهارة الفم والحائض
المتهمة والدجاج والبغال والحمير والفارة والحية وولد الزنا ورع لو نجس المضاف
ثم استرج بالمطلق الكثير فتيمرا حدا وصافه فالمطلق على طهارته فان سلبه الأطلاق
خرج عن كونه مطهرا لا طاهرا لو لم يكفه المطلق للطهارة فتيمم بالمضاف الطاهر وهو
بقي الأتم صح الوضوء به والأقرب وجوب التيمم ح لو تغير المطلق بطول لبثه لم
يخرج عن الطهورية ما لم يسلبه التغير الأطلاق الفصل الثالث في المستعمل اما
ماء الوضوء فانه طاهر مطهر وكذا فضلة الغسل واما ماء الغسل من الحدث
الأكبر فانه طاهر اجماعا ومطهر على الأصح والمستعمل في غسل النجاسة نجس وان
لم يتغير بالنجاسة عدا ما استجمار فانه طاهر مطهر ما لم يتغير بالنجاسة او يقع
على نجاسة خارجة والمستعمل في الأغسال المندوبة مطهر وكره الطهارة
بالمسخن في الآنية وتنجيل الميتة بالمسخن ثالثا والاتم الحاجة وغسالة الحمام
لا يجوز استعمالها الاتم العلم بخلوها من النجاسة والمتخلف في الثوب بعد عصره
طاهر فان انفصل فهو نجس الفصل الرابع في تطهير المياه النجسة اما القليل فانما يطهر
بالقاء كر دفعة عليه لا بانامة كرا على الأصح ولا بالنبع من تحته واما الكثير فانما
يطهر بذلك ان زال التغير والا وجب القاء كر اخر فان زال والا فآخر وهكذا
ولا يطهر بزوال التغير من نفسه او بتصفيق الرياح او بوقوع اجسام طاهرة كالبرد
فيه غير الماء وكفى الكر وان لم يزل به لو كان ولو تغير بعضه وكان الباقي كرا
طهر بزوال التغير بتوجه والجاري يطهر بنكاثر الماء وتدافعه حتى
يزول التغير والمضاف بالقاء كر دفعة وان بقي التغير ما لم يسلبه الأطلاق فيخرج
عن الطهورية أو يكن التغير بالنجاسة فيخرج عن الطهارة وماء البئر بالنزح
حتى يزول التغير واوجب القائلون بنجاستها بالملاقاة نزح الجميع بوقوع المسكر والفضاع
او الميتة او دم الحيض او الاستحاضة او النفاس او موت بعير فان تعذر تراوح عليها
اربعة رجال يوما كاملا اثنين دفعة ونزح كر لموت الدجاج او الهرة او الحمامة
دلو لموت الانسان وخمسين للعذرة الرطبة والدم الكثير ولمزج الشاة غير الدماء الثلثة
واربعين لموت الثعلب او الارنب او الخنزير او الكلب او لبول الرجل
ثلثين لما لا يؤكل لحمه والعذرة وخرء الكلب وعشرة للعذرة اليابسة والدم القليل
كالدم الطير والرعاف القليل وسبع لموت الطير كالحمامة والنعامة وما يعيشها والفارة
مع التفتح او الانتفاخ ولبول الصبي واغتسال الجنب وخروج الكلب منها حيا وخمس
لذرق جلال الدجاج وثلث للفارة والحية ويستحب للعقرب والوزغة ودو لو المصفور
وشبهه وبول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام ورع وأوجب بعض هؤلاء الجميع فيما
لم يرد فيه نص وبعضهم اربعين جرة للحيوان وكلها سواء وكذا اصغيره وكبيره ذكره
وانثاه والفرق في الانسان بين المسلم والكافر ح للحوالة في الدلو على المعتاد فلو
اتخذ آلة تسع العدد قال الأقرب الاكتفاء به ولو تغيرت البئر بالجيفة حكم بالنجاسة من
حين الوجدان ولا تجب النية في النزح فيجوز ان يتولاه الصبي والكافر مع عدم
المباشرة ولو تكثرت النجاسة تداخل النزح مع الاختلاف وعدمه ح انما يجري
العدد بعد اخراج النجاسة او استحالتها ح لو غار الماء سقط النزح فان عاد كان
طاهرا ولو اتصلت بالنهر الجاري طهرت ولو زال تغيرها بغير النزح ولا تعدا له
قال الأقرب نزح الجميع وان زال بنفسه لو كان على اشكال الفصل الخامس
في الأحكام يحرم استعمال الماء النجس في الطهارة قال الة النجاسة مطلقة و
اختيار اضطرارا فيهما